مدى انسجام اتفاقيات الاتحاد الاوربي مع القانون العراقي المتعلقة بالالتزامات التعاقدية الدولية

اطروحة تقدمت بها الطالبة

رغد عبد الامير مظلوم حميد الخزرجي

إلى مجلس كلية الحقوق – جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص

تحت إشراف

أ.م.د. اكرم فاضل سعيد قصير

أستاذ القانون الخاص

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

الملخص

أصبحت الإلتزامات التعاقدية الدولية اليوم تحتل مركز الصدارة في التجارة الدولية، وتعد المحور الرئيس الذي تدور حوله هذه التجارة، مما دفع دول الإتحاد الأوربي على الصعيد الدولي إلى ابرام اتفاقيات دولية على مستوى دول الإتحاد الأوربي تتولى مهمة وضع حداً للمنازعات التي قد تجابه الإلتزامات التعاقدية الدولية كافة، بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على تلك الإلتزامات.

مما أدت هذه الجهود الأوربية إلى معالجة هذه المشاكل ووضع حلول منطقية لها مستقبلاً من خلال، تمكين المتعاقدين من اختيار القانون الواجب التطبيق الذي ينظم إلتزاماتهم التعاقدية المبرمة بينهم. فضلاً عن، بيان القانون الواجب التطبيق على بعض أنواع محددة من الإلتزامات التعاقدية الدولية مما يحقق الأهداف التي تسعى إليها دول الإتحاد الأوربي في تطوير وتشجيع التجارة العابرة للحدود وازالة كافة الحواجز التي قد تنشأ بين دول الإتحاد، ولاسيما في مجال تعين القانون الواجب التطبيق على الإلتزامات التعاقدية الدولية. باعتبار أن هذه الأخيرة هي أساس المعاملات التجارية مما حذا بدول الإتحاد الأوربي والمتمثلة بالاتحاد الأوربي ببذل الجهود الدولية الاوربية إلى توحيد الأحكام القانونية المتعلقة بالإلتزامات التعاقدية الدولية. التي برزت ملامحها في صورة اتفاقيات أوربية دولية على أثر إلغاء اتفاقية روما لسنة ١٩٨٠ بعد أن ثبت عجز هذه الاخيرة وقصورها عن مواكبة وتنظيم معظم الإلتزامات التعاقدية الدولية. لذا جرى ابرام عدة اتفاقيات أوربية في مجال تعين القانون الواجب التطبيق على الإلتزامات التعاقدية الدولية من بينها اتفاقية روما الأولى لسنة ٢٠٠٩ التي جاءت هذه الاتفاقية بأحكام وقواعد قانونية واسعة النطاق إذ نظمت المسائل المتعلقة بتعين القانون الواجب التطبيق على الإلتزامات التعاقدية الدولية كافة. فضلاً عن نطاقها الواسع التي عجزت اتفاقية روما لسنة ١٩٨٠ عن الاخذ به مع تركيزها على المنهج التنازعي حصراً وسكوتها عن القواعد المادية المباشرة. كما إن تطور الإلتزامات التعاقدية في ظل تنامي وتطور التجارة العالمية أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الإلتزامات التعاقدية الدولية. مما دفع دول

الإتحاد الأوربي إلى ايجاد حلول تعاهدية مسبقة لكل ما عسى أن يظهر من منازعات دولية في مجال تعين القانون الواجب التطبيق على الإلتزامات التعاقدية الدولية العابرة للحدود قد تعرقل حركة تبادل السلع والخدمات كل هذا دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع سواء من حيث اختيار المتعاقدين للقانون المنطبق على الإلتزامات التعاقدية ودور الإرادة في هذا الاختيار ومدى تأثير قواعد الاسناد التي جاءت بها اتفاقيات الإتحاد الأوربي على بعض أنواع من الإلتزامات التعاقدية الدولية كل ذلك يمكن ملاحظة مدى انسجام التشريعات العراقية مع الاتفاقيات الأوربية في مجال تعين القانون الواجب التطبيق على الإلتزامات التعاقدية، ونقاط الالتقاء مع القوانين العراقية وإن كانت من باب الصدفة ولاسيما في بعض أنواع من الإلتزامات التعاقدية الدولية التي قد تنسجم مع الاتفاقيات الأوربية.

The Extent of Compatibility of European union conventions with the Iraqi Law Relating to International contractual obligations

A thesis submitted by the student

Raghad Abd AL-Amir Madloom AL- Khazraji

To

The council of the college of Law, AL-Nahrain university in partial Fulfillment of the Requirements for the Ph. D Degree in private Law

Supervised by

Assisst prof. Dr. Akram Fadil Kasseer

2018 A. D. **1439A. H.**

Abstract

Today, the contractual obligations have been the foreground in the international trade; it is considered the centerpiece of such trade. Making the European Union, internationally, conclude international conventions on the level of the EU countries. For solving disputes which might face all the international contractual conventions in respect to determining the law that must be applied to those obligations.

Thus, these European efforts solved these problems and gave logical solutions throughout enabling contractors to choose the law that has to be applied and which organizes the contractual obligations between them. In addition, setting out the law that must be applied to specific kinds of international contractual obligations. This can help to achieve the goals of the EU countries concerning the development and encourage-ment of the cross-border trade and remove all barriers that may arise among the Union countries especially in appointing the applicable law to the international contractual obligations. As it takes in consideration the basis of the trading transactions presented by the EU and exert international European efforts to unify the international provisions related to the international contractual obligations.

The features of the international contractual obligations emerged in the form of European international conventions following the cancellation of the Rome Convention 1980 after the last failed to keep up and organize most of the international contractual obligations. Thus many European conventions have been concluded concerning the appointment of applicable law to the international contractual obligations, among which the Rome Convention 2009 which came with wide legal provisions and obligations. It also organized the issues of appointing the applicable law in addition to the failure of the Rome Convention 1980 in using its wide range, its focus on the contradictory approach exclusively, and its silence on direct physical rules. The development of the contractual obligations

in light of the growth and development of world trade led to the appeara-nce of new international contractual obligations prompting the EU countries to find Pre-contractual solutions to all international disputes that may possibly appear and impede the movement of goods and services exchange. Accordingly, we are encouraged to study this topic in respect to choosing the contractors of the applicable law of the contractual obligations and the extent of the impact of the EU attribution rules on some kinds of international contractual obligations. As a result of that we can clearly note the compatibility of the Iraqi legislations with the European conventions concerning the appointment of the applicable law and the similar points with that of Iraq.